



حرب اقتصادية مشتعلة
تزيد الملف الليبي
تعقيدا

7 ص 7



أحمد عبادي
رئيس رابطة علماء المغرب
يحارب لتصويب اتجاهات
الشباب والمجتمع

8 ص 8



إسلاميو الجزائر..
إخوان
لكنهم أعداء

2 ص 2



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2021/07/04

23 ذو القعدة 1442

السنة 44 العدد 12109

Sunday 04/07/2021

44th Year, Issue 12109

العرب

السياسي يفتح قاعدة عسكرية دون رسائل إلى تركيا وإثيوبيا

● القاهرة - لم يلق الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي خطابا كالمعتاد يبعث من خلاله رسائل سياسية إلى دول إقليمية ويرسم خلاله "خطوط حمراء" عند تدشين قواعد عسكرية أو مناورات كبيرة يجريها الجيش. وافتتح السبت قاعدة "3 يوليو" البحرية بمنطقة جرجوب القريبة من الحدود مع ليبيا في صمت، مكتفيا بتفقد بعض منشاتها والاستماع إلى شرح من قائد القوات البحرية الفريق أحمد خالد حول مهامها القتالية النوعية. وقال مراقبون إن الرئيس المصري لم يعهد هذه المرة إلى وضع خطوط حمرة في الرمل والبحر والنهر لكل من تركيا وإثيوبيا مثلما دأب على فعله في السابق، لافتين إلى أن هذا الخيار هدفه التخفيف من حالة الاستنفار الدبلوماسي والإعلامي التي جرّتها خطابات سابقة على علاقة القاهرة بكل من أنقرة وأديس أبابا.

وأكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل يوم واحد من افتتاح القاعدة المصرية أن أنقرة لن تغادر الأراضي الليبية، وأصبح يستعرض قوته السياسية بعد العسكرية هناك، وعازم على مواصلة التنقيب في شرق البحر المتوسط.

وأوحى حديث أردوغان في هذا التوقيت بأنه يتحدى مطالب مصر التي قدمتها على طاولة محادثات جرت بين الجانبين في القاهرة يومي 5 و6 من مايو الماضي، واشترط فيها الوفد المصري خروج القوات التركية والمرتبطة من ليبيا والالتزام بالقانون الدولي في ملف التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط.

وأعاد رئيس الحكومة الإثيوبية أبي أحمد الحديث أكثر من مرة بتأكيد على عدم التخلي عن المضي في عملية الملء الثاني لسد النهضة، ورفض التجاوب مع مطالب القاهرة والخرطوم للتوقيع على اتفاق عادل وملزم حول البيات تخزين المياه خلف السد وطرق التشغيل والأمان لضمان عدم وقوع الضرر على كل من مصر والسودان.

وتحدث رئيس أبابا تلميحاً للقاهرة حيال عدم استعداد استخدامها القوة العسكرية لإنهاء أسطورة سد النهضة، وحاول بعض قادتها الإيحاء بجاهزية إثيوبيا للزلازل. وحيال المواقف المتشددة من قبل تركيا وإثيوبيا، وهما البلدان اللذان يمثلان تحدياً إقليمياً كبيراً لمصر، لم يجد السيسي فائدة من تكرار تلك التحذيرات حتى لا تبدو مستهلكة خاصة

التحقيق في تفجير بيروت: التضحية بأقرب المساعدين لن تزعج الزعماء أي تدخل سيضع الخط الأول من السياسيين أمام المسائلة الدولية



الحد من ثورة ثانية

درجة من السوء إلى درجة أن الضغط لتغيير القاضي قد يشعل ثورة ثانية في البلاد في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وتحمل الطبقة السياسية مسؤولية الظروف القاسية التي يعيشها اللبنانيون. وتنامى غضب اللبنانيين من عدم محاسبة أي مسؤولين كبار عن الانفجار الذي قتل المئات وأصاب الآلاف ودمر أحياء بأكملها في وسط بيروت، وسط شكوك في أن تفضي التحقيقات إلى نتائج ذات قيمة بسبب تجارب سابقة أكدت قدرة الأحزاب على تزوير تلك التحقيقات وإفراغها من أي مضمون. وتحسبا لردود فعل شعبية غاضبة أظهر بعض الذين وردت أسماؤهم في التحقيق تفهما واستعدادا للتعاون.

وأصدر زعيتير وهو نائب برلماني من كتلة رئيس البرلمان نبيه بري وخليل بيانا مساء الجمعة وقال إنها ستعاونان مع قاضي التحقيق للمساعدة في تحديد المسؤولين عن الانفجار حتى قبل إصدار الإنز. وقال سمير ججعج قائد القوات اللبنانية إن القرارات التي أصدرها القاضي طارق بيطار هي نقطة بداية جديّة للكشف عن ملبسات جريمة انفجار مرفأ بيروت وتوقيف المجرمين وإحقاق الحق.

تهمة الإهمال بالنسبة إلى المسؤولين الذين بلغتهم معلومات بوجود متفجرات شديدة الانفجار في المرفأ ولم يتحركوا لمنع الكارثة، ومن بين هؤلاء قادة كبار في الأمن والجيش. وحذر المراقبون من أن يكون التحقيق الجديد جهدا استعراضيا لا قيمة له إذا لم يحصد الجهة التي تقف وراء جلب مادة نترات الأمونيوم شديدة الانفجار وتخزينها بكميات كبيرة، وكل المؤشرات تقول إن حزب الله هو من يقف وراء ذلك. وأبدى الكثير من اللبنانيين نفاقهم بمسار التحقيقات في ملف انفجار بيروت.

واتهم القاضي فادي صوان الذي كان يقود التحقيق في السابق نفس المسؤولين في العام الماضي، لكنهم رفضوا استجوابهم كمشتببه بهم واتهموه بتجاوز صلاحياته. وابتعد صوان عن التحقيق بقرار من محكمة التمييز بعد طلب من خليل زعيتير. وشكل ذلك انتكاسة كبيرة بالنسبة إلى ذوي الضحايا الذين يطالبون بتحقيق العدالة. وبرزت محكمة التمييز تحية صوان بما وصفته بشكوك مشروعة في حياديته لأسباب منها أن منزله لحقت به أضرار في الانفجار. وتشير المصادر السابقة إلى أن قادة الأحزاب يعرفون أن الوضع بلغ

لسنوات بطريق غير آمنة، وزير الأشغال السابق يوسف فينانوس. وقالت وسائل إعلام لبنانية إن قائمة القاضي بيطار تشمل ضباطا في القيادتين السابقة والحالية للجيش، بينهم قائد الجيش السابق العماد جان فوهجي ومدبر المخابرات الأسبق العميد كميل ضاهر، إضافة إلى المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، والمدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا.

ولاحظ مراقبون لبنانيون أن أهم شخصية تم ذكرها في قائمة بيطار هي شخصية اللواء عباس إبراهيم القريب من حزب الله، والذي لديه ترتيباته الخاصة مع الفرنسيين والأمريكيين، وهو ما يوجه رسالة قوية على جدية التحقيق ويعتقد المراقبون أن التضحية بالأسماء التي وردت في التحقيق أمر ممكن، ما قد يساعد في تهدئة الأوضاع وامتصاص الغضب الشعبي، وهو ما تريده الطبقة السياسية، وخاصة حزب الله الذي لا يهمه من ستم محاكمتهم، ولكن ما يهمه هو الحفاظ على القوازيات القائمة التي تمكنه من الاستمرار كفاعل رئيسي في البلاد.

وأشاروا إلى أنه في الوقت الذي لن يعترض فيه بري ولا الحريري على وزراءهما، فإن حزب الله سيظل راضيا طالما أن التحقيقات تقف عند حدود

بيروت - قابل زعماء الأحزاب اللبنانية اتهامات طارق بيطار قاضي التحقيق في تفجير مرفأ بيروت تجاه وزراء سابقين ونواب في البرلمان وقيادات أمنية بالصمت، بالرغم من أن المتهمين هم في الصف القيادي الثاني لأبرز الأحزاب، ما يوحي بوجود استعداد للتضحية بهم مقابل وقف التحقيقات عند هذا الحد. وقالت مصادر لبنانية مطلعة إن تلافى التصريحات من قادة الأحزاب الذين لديهم مساعدون شموليون بالاتهام في القضية يظهر أن التحقيق هذه المرة أكثر جدية، وأنه قد يكون مسودا من دول خارجية تشترط مقابل دعمها للبنان أن تتم إمالة اللثام عن الجهات المتورطة في التفجير كخطوة أولى ضرورية في مسار الحرب على الفساد.

وأضافت هذه المصادر أن الجمع منصاع لما جاء في اتهامات بيطار لوجوه الخط الثاني من الملحقين بالشخصيات السياسية الكبرى، وذلك خوفا من أن يضع أي تدخل للتأثير على القاضي، أو الضغط عليه لتغيير الاتهامات والمتهمين أو السعي لإجباره على التحي كما حصل مع سلفه فادي صوان، الخط الأول من السياسيين أمام المسائلة الدولية في ظل مشاركة محققين اجانب بينهم أميركيون وفرنسيون في التحقيقات الجارية.

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام أن القاضي بيطار سيستدعي رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وآخرين، لكنها قالت إنه لم يتم تحديد مواعيد بعد. وأضافت الوكالة أن بيطار وجه "كتابا إلى مجلس النواب طلب فيه رفع الحصانة النيابية عن كل من وزير المال السابق علي حسن خليل ووزير الأشغال السابق غازي زعيتير ووزير الداخلية السابق نهاد المشنوق، تمهيدا للادعاء عليهم وملاحقتهم".

وخليل وزعيتير محسوبان على حركة أمل الشيعية التي يرأسها رئيس مجلس النواب نبيه بري، فيما يحسب المشنوق على تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري.

كما تشمل لائحة التحقيق في الانفجار، الذي تسببت فيه مواد كيميائية مخزنة



سمير ججعج
بداية جدية للكشف
عن ملبسات جريمة
انفجار مرفأ بيروت

قلة التهذيب تفشل ملثقى الحوار الليبي في جنيف

● جنيف - سيطر التشنج والتهجمات المتبادلة على ملثقى الحوار جنيف، والذي يهدف إلى الاتفاق على قاعدة دستورية للانتخابات في ليبيا، وهو ما أفضل مساعي البعثة الأممية للوصول إلى نتيجة في أقرب وقت، ودفع بالمبعوث الأممي يان كوبيتش إلى دعوة المشاركين للامتناع عن السلوك غير المهذب والهجمات الشخصية.

يأتي هذا في وقت يدخل فيه فرقاء الأزمة إلى الملثقى بشروط مسبقة تعبر عن الجهات والأجندات التي تقف وراءهم.

واتهم منسق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ريتزديون زينينغا أعضاء

الطريق وبعضها الآخر يخالفها، ثم اتفق الأعضاء على تشكيل لجنة للتوافقات تتولى التوفيق بين الأراء، وأعيد تشكيلها مرة أخرى لشكوى بعض الأعضاء من غياب التوازن فيها.

وتابع "أحدم النقاش حول تقرير اللجنة الاستشارية وهدد بعض أعضاء الملثقى بمغادرة الملثقى إذا طرح للتصويت".

إمام سعودي
تأجيل الملثقى أفضل
نتيجة ممكنة في ظل
الخيارات المطروحة

ملثقى الحوار الحاضرين في جنيف بـ"خذلان الشعب الليبي الطامح إلى حقه في انتخاب رئيس وبرلمان في الموعد المقرر مسبقا".

وجاءت كلمات زينينغا وكوبيتش عن "الخذلان" و"خيبة الأمل" و"السلوك غير المهذب" للتعبير عن صدمة البعثة من لامبالاة الممثلين في الحوار الذين فكروا فقط في حسابات أحزابهم والجهات التي تقف وراءهم، وهو ما حدا بالمبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند إلى القول إنهم "حملوا معهم حيوبا سامة" إلى جنيف.

وانحصر النقاش في اجتماع جنيف على مسائل انتخاب الرئيس من قبل

من جانبهم اتهم المبعوث الأميري الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند السبت بعض المشاركين بعرقلة إجراء الانتخابات في ديسمبر المقبل.

وقال نورلاند في "لقد تابعنا عن كذب اجتماعات الملثقى في جنيف هذا الأسبوع، بما في ذلك العديد من الأعضاء الذين يبدو أنهم يحاولون إدخال حيوب سامة" تضمن عدم إجراء الانتخابات، إما عن طريق إطالة العملية الدستورية أو من خلال خلق شروط جديدة".

ولا يستبعد مراقبون أن يدفع فشل الحوار إلى توترات جديدة خاصة بعد تصريحات قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر أكد فيها

الفرقاء البعثة الأممية إلى تمديد جلسات المؤتمر لخمس أيام بدل أربعة وتنتهي في الأخير إلى إنهاء الملثقى وتحميلهم المسؤولية بالفشل.

وقال زينينغا "حدثنا إلى جنيف بخطة وجدول زمني واضحين، ومكثنا 5 أيام لبحث المقترحات، خاصة المقترح التوافقي للجنة الاستشارية". وأضاف "ظهرت بعد المداولات 3 مقترحات، بعضها يوافق خارطة